الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/40/446
20 August 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH

الدورة الاربعون
البند ١٣١ من جدول الاعمال المؤقت*

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

تقرير الامين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢
ثانيا - الآراء والتعليقات المقدمة من الحكومات ٣
ايطاليا ٣
المكسيك ٤
يوغوسلافيا ٥

* A/40/150.

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤، القرار ٣٩/٧٥ المعنون " التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد " . وفيما يلي نص فقرات منطوق القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" . . .

" ١ - تعرب عن تقديرها لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لقيامه بانجاز الدراسة التحليلية عن التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد (١) ؛

" ٢ - تحث الدول الأعضاء على أن تقدم ، في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، آراءها وتعليقاتها بشأن الدراسة ، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بالتدابير والاجراءات الاضافية التي يتعين اتخاذها في اطار اللجنة السادسة فيما يتعلق بالنظر في الدراسة التحليلية ؛

" ٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الاربعين البند المعنون " التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد " . "

٢ - وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٥ ، وجه الامين العام مذكرة الى حكومات الدول الأعضاء يدعوها فيها الى أن تبعث اليه بالآراء والتعليقات التي قد ترغب في تقديمها عملا بأحكام الفقرة ٢ من القرار ٣٩/٧٥ .

٣ - وترد في هذا التقرير الردود الواردة من الحكومات في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٥ . وستعمم الردود التي قد ترد في اضافات لهذا التقرير .

---

(١) انظر التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد (UNITAR/DS/6) .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - الآراء والتعليقات المقدمة من الحكومات

ايطاليـــا

[الأصـل : بالانكليزيـــــة]
[٣١ أيار/مايـــو ١٩٨٥]

تتشرف ايطاليا بأن تقدم ، بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاوروبي ، وبصفتها الدولة التي تتولى حاليا رئاسة المجلس ، الملاحظات المرفقة بهذه المذكرة .

ضميمـــة

تعليقات الدول العشر الأعضاء فـــــي الاتحادات الاوروبية على القرار ٣٩/٧٥

١ - ان الدول الأعضاء في الاتحادات الاوروبية تلاحظ مع الاهتمام قيام اليونيتار بتقديم دراسة تحليلية عن " التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظـــام الاقتصادي الدولي الجديد " .

٢ - وينبغي تهنئة واضع الدراسة التحليلية ، البروفيسور جورج أبي - ساب على الطريقة التي نظم بها المواد المعقدة بل والمتقطعة الواردة في مختلف الدراسات القطاعية التـــي أعدها فيما سبق معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وخبراؤه الاستشاريون .

٣ - ان درجة تعقيد المسائل التي تم تناولها لا تسمح ، في هذه المرحلة ، بابداء تعليقات بشأن الناحية الموضوعية . وترى الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبـــي أن هذه المسائل تتطلب النظر الجاد والمتعمق بغية ابداء تعليقات ذات مغزى . وقـــد ثبت أن الأشهر القليلة المنصوص عليها في القرار ٣٩/٧٥ ليست كافية للنظـــر فـــــي هذه المسألـــة .

٤ - وتسلم الدول العشر بأن تمديد الزمن المحدد للتعليقات حتى الدورة الحاديـــة والاربعين للجمعية العامة سيتيح الحصول على ردود ذات مغزى بشأن الناحية الموضوعية من الحكومات المنظمات الدولية المهتمة .

Digitized by UNOG Library

المكسيك

[الأصل : بالاسبانية]
[١١ تموز/يوليه ١٩٨٥]

١ - تعرب المكسيك عن تقديرها للعمل الجدير بالثناء الذى اضطلع به معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في اعداد الدراسة التحليلية .

٢ - وترى المكسيك أن ثمة نقطتين خلصت اليهما هذه الدراسة تشيران بشكل محدد الى الطريق الذى ينبغي اتباعه في المستقبل لمعالجة هذا الموضوع الهام ، وكانت المكسيك قد سبق لها اقتراح هاتين النقطتين في مناقشات اللجنة السادسة ، وهما :

(أ) تكمن المسألة الرئيسية في أنه ينبغي لأى وعد من وعود التقدم في معالجة هذا الموضوع أن يأخذ في اعتباره قدرة الدول الأعضاء على أن تتحقق من أن المبادئ والقواعد المتصلة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد تدخل في اطار القانون الوضعي ومن أن أحدها يكمل الآخر تماما . وقد اصطدمت هذه المبادئ والقواعد ببعض العقبات ، التي تحول دون اعتبارها جزءا من القانون الدولي الوضعي ، وهذا الافتقار الى الدمج يؤثر على فعالية تطبيقها . ونظرا لان البلدان المتقدمة النمو هي البلدان المقصودة بصفة رئيسية بالواجبات والتصرفات الواردة في المبادئ والقواعد الخاصة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، يتعين على هذه البلدان الاضطلاع بجانب كبير من المسؤولية في عملية الدمج هذه . وقد كان التصويت على قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) الذى اعتمد فيه ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية من الأمثلة الواضحة على هذه المسؤولية .

ومن ثم ترى المكسيك ان الهدف الذى ينبغي توخيه هو البحث عن صيغ تجمع تلك المبادئ والقواعد وتضعها ، بشكل نهائي ، في اطار القانون الدولي الوضعي ، دون أن تلقى عليها أى ظل من الشك . وبهذه الطريقة وحدها يمكن الوصول الى نظام اقتصادى دولي جديد يستجيب لأهداف المجتمع الدولي .

(ب) وتتلخص المسألة الثانية الهامة التي تنبع من الدراسة التحليلية في أن يعهد بدعم عملية التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الاقتصادى الدولى الى هيئة أو فريق حكومي دولى ، ربما في اطار اللجنة السادسة ، يحظى بالتأييد وبالموارد اللازمة بنفس الطريقة التي اتيح بها ذلك للجنة التي وضعت ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

../..

Digitized by UNOG Library

يوغسلافيا

[الاصل : بالانكليزية]
[١ آب/اغسطس ١٩٨٥]

١ - ان يوغسلافيا تؤيد جميع الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في ميدان تقرير القانون الدولي ، وتطويره التدريجي ، وتدوينه ، وفقا للفقرة الفرعية ١ من الفقرة ١ من المادة ١٣ من ميثاق الامم المتحدة - وهذا الرأى وهذه الممارسة في أنشطة يوغسلافيا داخل الامم المتحدة يقومان على اقتناعها الجازم بانه بدون احترام القانون الدولي وتنفيذه وتعزيزه ؛ لا يمكن الفلاح في تطوير الاعمال الناجحة للامم المتحدة ومختلف أشكال التعاون الاقتصادى وغيره من أشكال التعاون فيما بين الدول . فالقانون الدولي بطبيعته وجوهره ، ينبغي أن يشكل اداة هامة بالنسبة لجميع الدول الاعضاء والمنظمة العالمية ذاتها في ميدان صيانة السلم وتطوير التعاون الدولي على أوسع نطاق ممكن . ومن ثم هناك حاجة الى تطويره وتعزيزه بصفة دائمة في جميع الميادين ، حيث أن التعاون الدولي يزداد دوما قوة وأهمية بالنسبة لجميع الدول والامم . وعليه ، فان القانون الدولي ، الذى تنظم قواعده العلاقات الدولية بأكملها ، ينبغي أن يتبع تطور هذه العلاقات .

٢ - وقد أكدت يوغسلافيا بالفعل في ردها استجابة للطلب المتضمن في قرار الجمعية العامة ٣٦/١٦٦ ، المستنسخ في الوثيقة A/36/143/Add.2 ، على انها تؤيد جهود الامم المتحدة الرامية الى تعزيز القانون الدولي بصفة عامة ، وبصفة خاصة في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد في وقت مبكر . وفي هذه الوثيقة سلمت يوغسلافيا " بالحاجة الماسة الى تطوير منهجي وتدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد " . كذلك اسهمت يوغسلافيا اسهاما تاما في الجهود التي يبذلها اليونيتار في دراسة المبادئ والقواعد عن طريق اعمال خبرائها وعن طريق تقديم اقتراحات ومقترحات محددة بشأن صياغة بعض المبادئ المعينة حسب الاقتضاء . وقد أدرجت معظم المبادئ المقترحة في القائمة التي عرضها المعهد في الدورة العادية التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ولا تزال يوغسلافيا متمسكة بتقييماتها وآرائها ومقترحاتها الواردة في الوثيقة المذكورة أعلاه ، وترى انه ينبغي الانتقال الى المرحلة التالية من دراسة وصياغة مبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٣ - وقد عرض الامين العام في تقريره الى الجمعية العامة (A/39/504 و Add.1) نتائج اعمال المعهد في اختيار وصياغة ووضع قائمة تتألف من ثمانية مبادئ تتطلب

Digitized by UNOG Library

المزيد من التوسيع والاثراء عن طريق أنشطة تضطلع بها في المستقبل هيئة من هيئات الامم المتحدة . وترى يوغسلافيا ان أعمال المعهد السابقة تشكل خطوة رئيسية في دراسة المبادئ والقواعد المختارة للقانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد الذى يتسم ، بالتأكيد ، بقدر أكبر من الاهمية بالنسبة لتعزيز القانون الدولي بأسره . لذلك فان يوغسلافيا تؤيد التقييم الايجابي الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٠/٧٥ ، لاعمال المعهد السابقة ، وترى ان النتائج التي تم التوصل اليها تشكل أساسا سليما لمواصلة العمل الذى يهدف الى اثراء موضوع المبادئ المذكورة وعناصرها ، وتعتقد يوغسلافيا ايضا ان قائمة المبادئ التي وضعها المعهد تشمل تقريبا جميع المبادين الاساسية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، كما ان مواصلة توسيعها ووضع صياغة نهائية لها ضمن اطار وثيقة دولية تشكل، من وجهة النظر هذه ، خطوة رئيسية الى الامام وانجازا في اطار الجهود العامة التي تبذلها الامم المتحدة والدول الاعضاء لتوضيح وتطبيق مفهوم النظام الاقتصادى الدولي الجديد على النحو الذى صيغ به في الاعلان المتعلق باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد المعتمد في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة .

٤ - وبرغم هذا التقييم لانشطة المعهد ، فان يوغسلافيا ترغب في ابداء بعض الملاحظات فيما يتعلق بقائمة مبادئ القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد . وترى يوغسلافيا انه ليست هناك ضرورة لتقسيم المبادئ على مجموعتين هما : " المساواة في السيادة " و " الواجب في التعاون " . اذ ينبغي مناقشة واجب الدول في التعاون في ميدان التنمية الاقتصادية بصورة مستقلة بغرض زيادة توسيع اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة (١٩٧٠) .

(أ) ودون رغبة في اعطاء اولوية لمبادئ بعينها ، ترى يوغسلافيا انه من المناسب ان تتم الاشارة الى الاهمية الخاصة التي يتسم بها حق الدولة في اختيار نظامها الاقتصادى " و " سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية " اللذان يشكلان مبادئ الزامية من مبادئ القانون الدولي المعاصر ، فضلا عن مبدأ الحق في تقرير المصير الذى ينبع من كل من هذين المبدأين .

(ب) وينبغي صياغة مبدأ كفالة المعاملة التفصيلية للبلدان النامية بحيث يكون مبدأ عاما غير قائم على المعاملة بالمثل وغير تمييزى ، وشاملا ايضا لمبدأ تثبيت حصائل صادرات البلدان النامية .

../..

Digitized by UNOG Library

(ج) وباعتماد اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، اعطيت صياغة جديدة للمادة ٢٩ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية المتعلقة بتنفيذ مبدأ التراث المشترك للبشرية في ميدان قاع البحار والمحيطات الموجود خارج حدود الولاية الفوقية. وتجرى حاليا مناقشات في الجمعية العامة بشأن تطبيق هذا المبدأ على القارة القطبية المتجمدة الجنوبية (انتاركتيكا). وكل ذلك يشير الى ضرورة تدوين المبادئ المتصلة بالتراث المشترك للبشرية وتطويرها التدريجي.

٥ - ان المناقشات في الدورة القادمة التي تصادف الذكرى السنوية الاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن بند جدول الاعمال المؤقت المعنون "التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" تتيح فرصة لتسليط الضوء على هذا المجال من وجهة نظر الدول الاعضاء وللقيام، مرة اخرى، باستعراض محتويات المبادئ المقترحة وصياغة استنتاجات بشأن المزيد من الانشطة فيما يتعلق بتحقيق هذه الفكرة المتمثلة في تقرير مبادئ وقواعد القانون الدولي عن طريق اعداد وثيقة مناسبة.

٦ - وفي هذا السياق، ترى يوغسلافيا انه من الضرورى تحديد ما اذا كانت هناك حاجة الى تكميل القائمة بمبادئ جديدة لا يمكن اغفال أهميتها في وضع الاساس القانوني للنظام الاقتصادي الدولي الجديد. بيد ان يوغسلافيا ترى ان من المفيد ادخال عدد من المبادئ الجديدة مثل: (١) الحق في التنمية، (٢) مبدأ حماية البيئة البشرية، (٣) مبدأ الامن الاقتصادي الجماعي. وتأييدا لامكانية توسيع قائمة المبادئ، تود يوغسلافيا أن تشير الى ان اللجنة المعنية بحقوق الانسان قد اقترحت على الجمعية العامة ان تقوم باستعراض واعتماد مشروع اعلان بشأن الحق في التنمية تم اعداده على مدى تسع دورات لفريق خبراء عامل. وستزيد هذه المبادئ الثلاثة من تقوية الاساس القانوني للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وفي هذه الزاوية ستكون لها اهمية كبيرة بالنسبة لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومصالح بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية. وباد خالها هذه المبادئ في قائمة المبادئ التي أعدها المعهد وتوسيعها الى جانب المبادئ الثمانية الاخرى، فاننا نستطيع أن نعطي وزنا اكبر للوثيقة التي يمكن اعدادها مستقبلا بشأن مبادئ القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد.

٧ - وترى يوغسلافيا انه من اجل ضمان النجاح في انجاز المهام المذكورة آنفا وبعد مناقشة مسألة التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد في اللجنة السادسة، ستكون هناك ضرورة لبذل جهود متسقة لاعداد وثيقة دولية مناسبة، بما في ذلك أيضا امكانية انشاء لجنة جديدة لانجاز هذا العمل ضمن اطار الامم المتحدة.

Digitized by UNOG Library